TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

مؤشر مُدرَكات الفساد (CPI) لعام 2025

منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية ذات رؤية واحدة: عالم تخلو فيه الحكومات، وأوساط الأعمال، والمجتمع المدني، والحياة اليومية للناس من الفساد. ومن خلال أكثر من 100 فرع حول العالم وسكرتارية دولية مقرها برلين، فإننا نقود عملية مكافحة الفساد من أجل تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة.

www.transparency.org

الغلاف: كارو كوريلو
التصميم: صوفي إيفيريت ومنظمة الشفافية الدولية

لقد بُذِلت كل الجهود الممكنة للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتُعدّ جميع المعلومات الواردة فيه صحيحة حتى شهر فبراير/شباط 2026،
ومع ذلك، لا يمكن لمنظمة الشفافية الدولية أن تتحمل المسؤولية إزاء عواقب استخدامها لأغراض أخرى أو في سياقات أخرى.

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-3-96076-286-7

منظمة الشفافية الدولية 2026. باستثناء الحالات التي يُذكر فيها خلاف ذلك، فإن هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف - منع الاشتقاق 4.0 ألمانيا (CC BY-ND 4.0 DE). يُسمح بالاقتباس.
يُرجى التواصل مع منظمة الشفافية الدولية عبر البريد الإلكتروني التالي:
copyright@transparency.org بخصوص طلبات الاشتقاق.

مؤشر مُدرَكات الفساد (CPI) لعام 2025

جدول المحتويات

5-4
الخريطة والنتائج

8-6
الملخص التنفيذي

10-9
التوصيات

12-11
الاتجاهات العالمية

15-13
تغير مستويات الفساد

22-16
الدوافع الرئيسية للفساد وعواقبه

العدالة وسيادة القانون

الديمقراطية، والنزاهة السياسية، والاستحواذ على الدولة

حيز المجتمع المدني وحرية الإعلام

الخدمات العامة وعدم المساواة

26-23
تعليقات ختامية

182 بلداً، 182 درجة

كيف يُقيّم أداء بلدك؟

المستويات المُدرَكة لفساد القطاع العام في 182 بلداً وإقليماً حول العالم.

الدرجة

شديد الفساد — شديد النزاهة

100-90 | 89-80 | 79-70 | 69-60 | 59-50 | 49-40 | 39-30 | 29-20 | 19-10 | 9-0

لا توجد بيانات | حدود مُتنازَع عليها* | خطوط تحكّم*

*تتبع التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد على هذه الخريطة ممارسات الأمم المتحدة، وذلك على حدّ علمنا كما في يناير 2026. وهي لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب منظمة الشفافية الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

الدرجة	البلد/الإقليم
89	الدنمارك
88	فنلندا
84	سنغافورة
81	نيوزيلندا
81	النرويج
80	السويد
80	سويسرا
78	لوكسمبورغ
78	هولندا
77	ألمانيا
77	أيسلندا
76	أستراليا
76	إستونيا
76	هونغ كونغ
76	أيرلندا
75	كندا
73	أوروغواي
71	بوتان
71	اليابان
70	المملكة المتحدة
69	النمسا
69	بلجيكا
69	الإمارات العربية المتحدة
68	بربادوس
68	سيشيل
68	تايوان
66	فرنسا
65	ليتوانيا
64	جزر البهاما
64	الولايات المتحدة الأمريكية
63	بروناي دار السلام
63	تشيلي
63	كوريا الجنوبية
63	سانت فنسنت وجزر غرينادين
62	الرأس الأخضر
62	إسرائيل
60	دومينيكا
60	لاتفيا
59	جمهورية التشيك
59	سانت لوسيا
58	بوتسوانا
58	قطر
58	رواندا
58	سلوفينيا
57	المملكة العربية السعودية
56	كوستاريكا
56	غرينادا
56	البرتغال
55	قبرص
55	فيجي
55	إسبانيا
53	إيطاليا
53	بولندا
52	ماليزيا
52	عُمان
50	البحرين
50	جورجيا
50	اليونان
50	الأردن
49	مالطا
48	موريشيوس
48	سلوفاكيا
47	كرواتيا
47	فانواتو
46	أرمينيا
46	الكويت
46	الجبل الأسود (مونتينيغرو)
46	ناميبيا
46	السنغال
45	بنين
45	رومانيا
45	سان تومي وبرينسيبي
44	جامايكا
44	جزر سليمان
44	تيمور الشرقية
43	الصين
43	ساحل العاج
43	غانا
43	كوسوفو
42	مولدوفا
41	جنوب أفريقيا
41	ترينيداد وتوباغو
41	فيتنام
40	بلغاريا
40	بوركينا فاسو
40	كوبا
40	غيانا
40	المجر
40	مقدونيا الشمالية
40	تنزانيا
39	ألبانيا
39	الهند
39	جزر المالديف

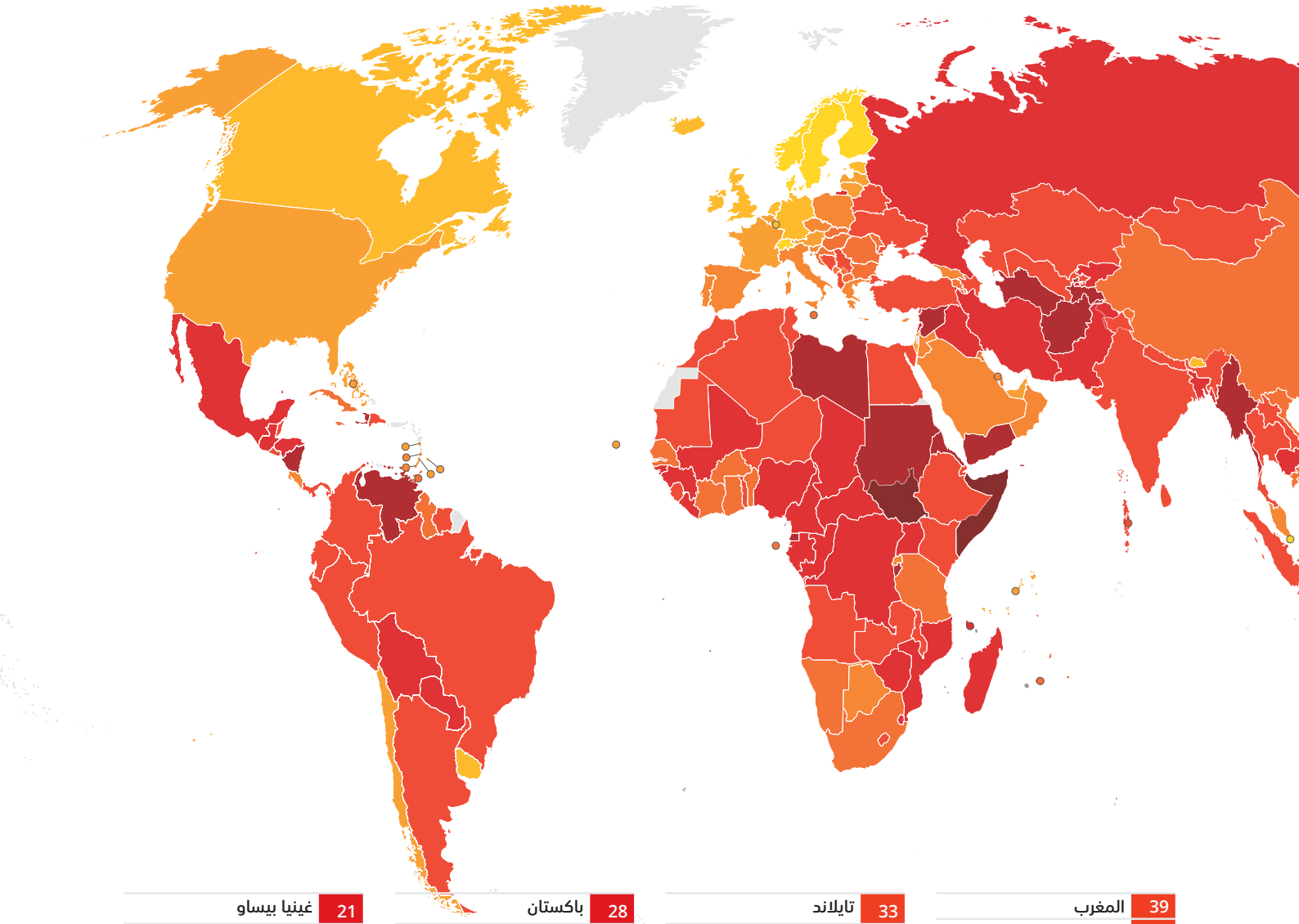

39	المغرب
39	تونس
38	إثيوبيا
38	كازاخستان
38	سورينام
37	كولومبيا
37	الجمهورية الدومينيكية
37	غامبيا
37	ليسوتو
37	زامبيا
36	الأرجنتين
36	بليز
36	أوكرانيا
35	البرازيل
35	سري لانكا
34	الجزائر
34	البوسنة والهرسك
34	إندونيسيا
34	لاوس
34	مالاوي
34	نيبال
34	سيراليون
33	الإكوادور
33	بنما
33	صربيا

33	تايلاند
32	أنغولا
32	السلفادور
32	الفلبين
32	توغو
31	بيلاروس
31	جيبوتي
31	منغوليا
31	النيجر
31	تركيا
31	أوزبكستان
30	أذربيجان
30	مصر
30	كينيا
30	موريتانيا
30	بيرو
29	الغابون
28	بوليفيا
28	العراق
28	ليبيريا
28	مالي

28	باكستان
27	المكسيك
26	الكاميرون
26	غواتيمالا
26	غينيا
26	قيرغيزستان
26	نيجيريا
26	بابوا غينيا الجديدة
25	مدغشقر
25	أوغندا
24	بنغلاديش
24	جمهورية أفريقيا الوسطى
24	باراغواي
23	جمهورية الكونغو الديمقراطية
23	إسواتيني
23	إيران
23	لبنان
22	تشاد
22	هندوراس
22	روسيا
22	زيمبابوي

21	غينيا بيساو
21	موزمبيق
20	كمبوديا
20	جزر القمر
20	جمهورية الكونغو الديمقراطية
19	طاجيكستان
17	بوروندي
17	تركمانستان
16	أفغانستان
16	هايتي
16	ميانمار
15	غينيا الاستوائية
15	كوريا الشمالية
15	سوريا
14	نيكاراغوا
14	السودان
13	إريتريا
13	ليبيا
13	اليمن
10	فنزويلا
9	الصومال
9	جنوب السودان

الملخص التنفيذي

يتعرض النظام العالمي لضغوط ناجمة عن التنافس بين القوى الكبرى والتجاهل الخطير للمعايير الدولية. وتُخلف النزاعات المسلحة وأزمة المناخ آثاراً فتّاكة. كما تشهد المجتمعات حالة من الاستقطاب المتزايد. ولأجل مواجهة هذه التحديات، يحتاج العالم إلى قادة يتحلّون بمبادئ راسخة ومؤسسات قوية ومستقلة تعمل بنزاهة لحماية المصلحة العامة. ومع ذلك، فإننا نشهد في كثير من الأحيان إخفاقاً في تحقيق الحوكمة الرشيدة والقيادة الخاضعة للمساءلة.

في أماكن كثيرة، يتذرع القادة بالقضايا الأمنية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية لتبرير تمركز السلطة، وتهميش آليات الضبط والتوازن، والتراجع عن الالتزامات الخاصة بالمعايير المتفق عليها دولياً، بما يشمل تدابير مكافحة الفساد. وفي كثير من الأحيان، يتعامل هؤلاء القادة مع الشفافية، والرقابة المستقلة، والمحاسبة الشعبية باعتبارها أموراً اختيارية.

يقيس مؤشر *مدركات الفساد* لعام 2025 مستويات الفساد المدركة في القطاع العام في 182 بلداً وإقليماً استناداً إلى 13 مصدراً مستقلاً للبيانات وباستخدام مقياس يتراوح من 0 (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة). وقد انخفض المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد هذا العام لأول مرة منذ أكثر من عقد ليصل إلى 42 من أصل 100 درجة. الغالبية العظمى من البلدان تخفق في السيطرة على الفساد: حصلت 122 بلداً من أصل 182 بلداً على درجة أقل من 50 في المؤشر. وفي الوقت ذاته تقلص عدد البلدان التي حققت درجات أعلى من 80 من 12 بلداً قبل عقد من الزمن إلى خمسة بلدان فقط هذا العام. وعلى وجه الخصوص، هناك اتجاه مقلق يتمثل في تزايد الفساد المُدرك في الأنظمة الديمقراطية؛ بدءاً من الولايات المتحدة (64)، وكندا (75)، ونيوزيلندا (81)، ووصولاً إلى أجزاء مختلفة من أوروبا، مثل المملكة المتحدة (70)، وفرنسا (66)، والسويد (80).

تُظهر أبحاثنا أن الفساد ليس أمراً حتمياً لا مفر منه؛ فقد شهدت البلدان التي حققت تحسنات طويلة الأمد في درجات مؤشر مدركات الفساد - إلى حد كبير - جهوداً مستدامة من جانب القادة السياسيين والجهات الرقابية لتنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة. وعادةً ما يرتبط انخفاض درجات مؤشر مدركات الفساد بشكل مستمر أو تراجعها بضعف أو تآكل آليات الضبط والتوازن الديمقراطية، وتسييس الأنظمة القضائية، والتأثير غير المشروع على العمليات السياسية، والإخفاق في حماية حيز المجتمع المدني. وليس من المستغرب أن البلدان التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية كاملة تميل إلى إحراز درجات عالية على مؤشر مدركات الفساد، في حين تسجل الأنظمة

المتوسط العالمي

42/100

غير الديمقراطية أسوأ أداء إلى حد كبير. وفي معظم الأنظمة الاستبدادية الكاملة في العالم، مثل فنزويلا (10) وأذربيجان (30)، يكون الفساد منهجياً ويتجلى على جميع المستويات.

في حوالي ثلثي البلدان التي شهدت تراجعاً كبيراً في درجات مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012، ثمة نمط مثير للقلق من القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وعلى مدار العقد الماضي، شهد التدخل المُسيّس في عمليات المنظمات غير الحكومية في بلدان مثل جورجيا (50)،[1] وإندونيسيا (34)،[2] وبيرو (30)[3]، وتونس (39)[4] اتخاذ إجراءات من جانب هذه الحكومات مثل استحداث قوانين جديدة للحد من الحصول على تمويلات أو حتى حل المنظمات التي تراقب أداء هذه الحكومات وتنتقدها. وغالباً ما تقترن هذه القوانين بحملات تشويه وترهيب. وفي ظل هذه السياقات، يزداد الأمر صعوبة على الصحفيين المستقلين، ومنظمات المجتمع المدني، والمُبلّغين عن المخالفات أن يجهروا بمعارضتهم للفساد، في حين تزداد احتمالية استمرار المسؤولين الفاسدين في إساءة استخدام سلطتهم.

متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 حسب أنواع الحكومات*

تتمتع الأنظمة الديمقراطية القوية بقدرة أكثر فعالية بكثير على مكافحة الفساد مقارنة بالأنظمة الديمقراطية المعيبة والأنظمة الاستبدادية.

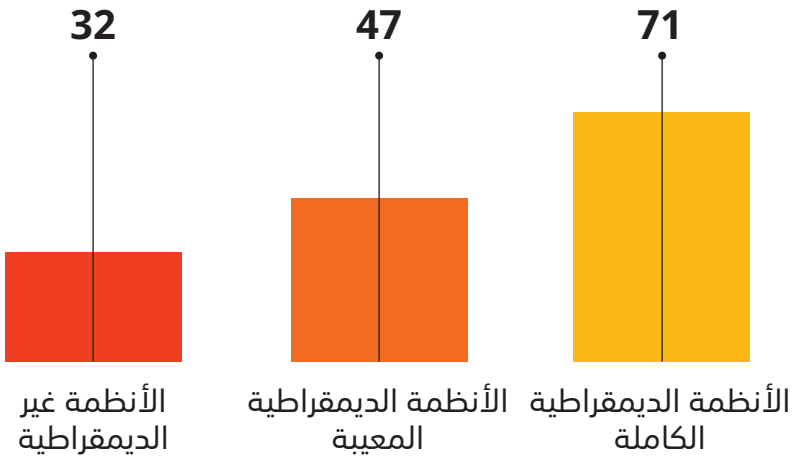

*مؤشر الديمقراطية لدى وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة "ذي إيكونوميست"، ومؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

وغالباً ما تكون النتيجة تدني جودة الخدمات وظهور أزمات مالية نظراً لسوء إدارة الأموال العامة، وهو ما يساهم في استمرار الفقر، وتفاقم عدم المساواة، وتدهور المستويات المعيشية لملايين الأشخاص.

في عام 2025، شهدنا موجة عارمة من الاحتجاجات التي قادها جيل Z، إذ خرج شباب في البلدان التي سجلت درجات منخفضة في مؤشر مدركات الفساد – مثل صربيا (33) وبيرو (30) – إلى الشوارع للمطالبة باتخاذ إجراءات ومحاسبة حكوماتهم. وفي نيبال (34) ومدغشقر (25)، أسفرت هذه الحركات الاحتجاجية الشعبية عن إسقاط الحكومات القائمة حينها. وما توحدت عليه هذه المجموعات المتنوعة من المحتجين هو الشعور بأن من يتولون زمام السلطة في بلادهم كانوا يسيئون استخدام سلطتهم لخدمة مصالحهم الخاصة، في حين أخفقوا في توفير خدمات عامة تحقق العيش الكريم، واقتصاد مستقر، وفرص متكافئة للجميع.

بعض الدول القوية لديها تأثير غير مباشر على مستويات الفساد يمتد إلى ما هو أبعد من حدودها بكثير. فقد وُجِّهت اتهامات للحكومة في دولة روسيا (22) بالتدخل في انتخابات بلدان أخرى من خلال نشر معلومات مضللة وشراء أصوات، وذلك بهدف التأثير على الناخبين وإحداث حالة من عدم الاستقرار، والتراجع الديمقراطي، وتضييق حيز المجتمع المدني. إن قرار الحكومة الأمريكية بتجميد إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) مؤقتاً، ثم إتباعه بالحد من إنفاذه – وهو قانون رئيسي لمكافحة الفساد يحظر على الشركات تقديم رشاً للمسؤولين الأجانب – يرسل إشارة خطيرة مفادها أن الرشوة والممارسات الفاسدة الأخرى باتت أمراً مقبولاً.[5] وفي الوقت ذاته، أدى تقليص المساعدات الأمريكية المخصصة لتمويل مجموعات المجتمع المدني في الخارج – والتي تتولى مهمة الرقابة على حكوماتها – إلى تقويض جهود مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذ القادة السياسيون في عدة بلدان من ذلك إشارة للمضي قدماً في استهداف الأصوات المستقلة وتقييدها، مثل المنظمات غير الحكومية والصحفيين.[6]

من واقع أبحاثنا وخبرتنا الميدانية بصفتنا حركة عالمية تقود مكافحة الفساد، نرى أن هناك مخططاً واضحاً لآلية محاسبة السلطة من أجل تحقيق الصالح العام. وتدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات والقادة في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الأنظمة القضائية، وضمان الرقابة المستقلة على عملية صنع القرار والإنفاق العام، وضمان الشفافية بشأن آلية تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، وحماية حيز المجتمع المدني، والديمقراطية، وحرية الإعلام. وفي الوقت ذاته، يتعين عليهم التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، على سبيل المثال: إغلاق القنوات العابرة للحدود التي تمكّن الفساد العابر للحدود الوطنية، مثل غسل الأموال المنهوبة وإخفائها.

كما رأينا هذا العام، فإن الحكومات التي تخفق في طمأنة مخاوف مواطنيها قد تجد نفسها عرضة للإطاحة على يد حركات الاحتجاج الشعبية. وأدهى من ذلك، قد تتجه الشركات إلى أماكن أخرى للاستثمار، وهو ما يفوّت على البلدان فرصاً اقتصادية ووظائف. ومن خلال اختيار العمل من أجل المصلحة العامة، وليس من أجل تحقيق المكاسب الشخصية، يمكن للحكومات والقادة الاضطلاع بمسؤولياتهم في تشكيل مجتمعات آمنة وعادلة وصحية ورعايتها، والتي يمكن للجميع فيها أن ينعم بالازدهار.

الفساد العابر للحدود

يركز هذا المؤشر على مدركات الفساد في القطاع العام المحلي، بما يشمل الفساد الإداري على المستويات الدنيا. ومع ذلك، من المهم أيضاً تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في مخططات الرشوة وغسل الأموال واسعة النطاق، وكذلك طبيعة هذا النوع من الفساد العابر للحدود. ومن ضمن الأمثلة الرئيسية على ذلك التدفقات الدولية للأموال القذرة، التي تخلّف فجوات كبيرة في ميزانيات الإنفاق العام للبلدان. وغالباً ما تمتد يد المساعدة من مقدمي الخدمات المهنيين إلى المسؤولين الفاسدين لغسل ثرواتهم غير المشروعة أو حمايتها في المراكز المالية للبلدان التي جاءت في صدارة مؤشر مدركات الفساد؛ لذا يجب على هذه البلدان بذل المزيد من الجهد لوقف الفساد العابر للحدود الوطنية وضمان المساءلة عنه. كما يجب عليها المساعدة في جبر الضرر الناجم عن الفساد، بما يشمل تمكين إعادة الأصول إلى المجتمعات التي سُرِقت منها.

"في وقت تجتاح فيه أزمات المناخ، وعدم الاستقرار، والاستقطاب العالم، يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى قادة يخضعون للمساءلة ومؤسسات مستقلة لحماية المصلحة العامة؛ بيد أنه في كثير من الأحيان تقصّر هذه الجهات في القيام بذلك. وإننا ندعو الحكومات والقادة إلى العمل بنزاهة والاضطلاع بمسؤولياتهم لتوفير مستقبل أفضل لمواطنيهم."

مايرا مارتيني
الرئيسة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية

صورة: منظمة الشفافية الدولية

التوصيات

ضمان وجود مؤسسات قضائية مستقلة وشفافة ومتاحة للجميع

لكي تعمل الأنظمة القضائية في البلدان بشكل سليم، وتتمكن من ردع الخارجين عن القانون المحتملين وحماية الأشخاص الذين يجهرون بمكافحة الفساد، يجب تحصين هذه الأنظمة من التدخلات الناجمة عن المصالح السياسية أو الاقتصادية. ويشمل ذلك حماية عمليات التعيين والترقية من الضغوط الخارجية. كما يتعين تزويد هذه الأنظمة بالموارد الكافية، وأن تكون قرارات الادعاء العام مسببة وقابلة للمراجعة، وأن تلتزم المحاكم بنشر قراراتها وبياناتها.

التصدي للتأثير غير المشروع على صنع القرار السياسي

من حق المواطنين معرفة من يموّل الأحزاب السياسية والمرشحين، ومن يؤثر على القرارات. ومن المهم تنظيم وتوثيق التمويل السياسي، وتضارب المصالح، وأنشطة كسب التأييد، وإخضاعها للرقابة العامة لضمان حماية الديمقراطية من أي فساد محتمل. إن الشفافية ووضع حدود للتبرعات السياسية يمنعان المجموعات الصناعية الثرية وذات العلاقات القوية من التأثير بشكل غير عادل على السياسات والميزانيات والمؤسسات العامة لخدمة أهدافها الخاصة وليست المصلحة العامة. ويُعدّ هذا الأمر أمراً حيوياً لضمان اضطلاع الحكومات بمسؤوليتها في تصميم سياسات تحمي المجتمعات وتضمن توفّر مناخ وأنظمة بيئية صحية.

تمكين المتضررين من الفساد من اللجوء إلى القضاء

يجب تمكين الأفراد والمجتمعات المتضررة من الفساد – وليس الدول فحسب – من اللجوء إلى القضاء، سواء بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم. ويُعدّ هذا الأمر ضرورياً لضمان جبر الضرر الناجم عن الفساد، كما أنه بمثابة خط الدفاع الأخير حال عدم قيام أجهزة إنفاذ القانون بمباشرة مهامها على النحو اللازم. وتحتاج المجتمعات المهمّشة، على وجه الخصوص، إلى دعم وإجراءات حماية مصممة بشكل خاص لضمان أن تكون العمليات شاملة للجميع.

تعزيز حيز المجتمع المدني والإبلاغ في مجال مكافحة الفساد

تُمكّن الحريات الأساسية – بما يشمل حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات – الأفراد والجماعات من المشاركة الفعّالة لتعزيز الشفافية والنزاهة في الأنشطة الحكومية والتجارية. ويجب على صناع القرار توفير حماية كاملة لمجموعات المجتمع المدني والأشخاص الذين يبلغون عن الفساد، مثل المُبلّغين عن المخالفات. كما يجب عليهم إنشاء إطار تنظيمي يُمكّن عمل منظمات المجتمع المدني وليس تقييده، ويشمل ذلك منحها الحق في الحصول على تمويلات محلية ودولية على حد سواء. وسيعمل ذلك على تعزيز مكافحة الفساد من خلال السماح للجهات المدنية الفاعلة بكشف الانتهاكات، ومساعدة الضحايا، وتعزيز المشاركة العامة، وإرساء دعائم المساءلة.

تعزيز الشفافية والرقابة في الخدمات العامة والإدارة المالية العامة

تعتمد الخدمات العامة العادلة والفعّالة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، على نزاهة القائمين على تقديمها. ولا يقتصر الأمر على وجوب حصول الجميع على هذه الخدمات الأساسية فحسب، بل يجب أيضاً توفير آليات ضبط صارمة بشأن آلية اتخاذ قرارات الإنفاق العام لضمان أنها تمثل بالفعل المصلحة العامة. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تتمكن المجالس النيابية والمؤسسات الرقابية الأخرى من الرقابة على الميزانيات والاقتراض الحكومي، وأن تتمكن هيئات التدقيق من مراقبة كيفية صرف الأموال العامة، وأن تتمكن الجهات الرقابية من الالتزام بالمعايير، بما في ذلك المعايير البيئية. وفي إطار ذلك، يجب على المؤسسات كذلك ضمان إشراك مجموعات متنوعة من الأشخاص في آليات الرقابة الرسمية.

مناهضة الفساد الواسع النطاق والتدفقات المالية غير المشروعة وكشفهما والمعاقبة عليهما

إن وجود آليات ضبط وتوازن صارمة على المستوى المحلي، إلى جانب تدابير وطنية ودولية قوية لمناهضة الفساد وكشفه هو أمر ضروري لمنع الفساد الواسع النطاق والفساد على المستويات العليا وعمليات غسل الأموال الكبرى العابرة للحدود وكشف ذلك. ولأجل ردع هذه الجرائم الخطيرة والمعاقبة عليها، لا بد من وجود أنظمة إنفاذ قانون أكثر فعالية. وسيتطلب التغلب على الفساد المستشري والمتجذر في أي دولة عمل تحالفات وطنية قوية لإعادة بناء الديمقراطية وسيادة القانون. ويمكن للإنفاذ الدولي للقوانين في الدول التي تمتلك أنظمة قضائية فعّالة أن يلعب أيضاً دوراً حيوياً من خلال محاكمة المخالفين ومصادرة الأصول المنهوبة المخبأة في الخارج لإعاقة قدرتهم على العمل.

> **في عالم أصبح مترابط المصالح، لم تعد الجهود الوطنية وحدها كافية، بل أضحى التعاون متعدد الأطراف ضرورةً حتميةً لحماية المصلحة العامة، ومجابهة التحديات المشتركة، مثل الفساد. وفي ظل ما نراه اليوم من تجاهل خطير للمعايير الدولية من جانب بعض الدول، أصبح لزاماً علينا حماية نظام عالمي قائم على سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة أمام الشعوب، واحترام حقوق الإنسان**
>
> **فرانسوا فاليريان،**
> رئيس منظمة الشفافية الدولية

الصورة: IACC

الاتجاهات العالمية

عندما يزدهر الفساد، فإن الشعوب هي التي تدفع الثمن. تخيلي أنكِ طالبة في المراحل النهائية من دراستكِ الجامعية، لكن معلمكِ يطلب منكِ ممارسات جنسية مقابل اجتيازك الامتحان. أو تخيل تعرض منزلك للدمار من جراء فيضانات ناجمة عن أزمة المناخ بعد أن استولى المسؤولون على الأموال المخصصة لتهيئة البنية التحتية الحيوية للصمود أمام أزمة المناخ. أو تخيل أنك والد طفل يعاني من مرض خطير ولا يتلقى العلاج الطبي اللازم لأنك لا تملك المال لتقديم رِشوة للأطباء.

يُصنّف مؤشر مدركات الفساد لهذا العام 182 بلداً وإقليماً وفقاً لمستوياتها المدركة لفساد القطاع العام كما يراها الخبراء ورجال الأعمال. ويعتمد المؤشر على 13 مصدراً مستقلاً للبيانات، ويستخدم مقياساً من صفر إلى 100؛ إذ يعني الصفر أن القطاع العام في البلد يُنظر إليه على أنه شديد الفساد وتعني الدرجة 100 أنه شديد النزاهة. وتؤكد النتائج مدى حاجة معظم البلدان إلى بذل جهود أكبر بكثير لمناهضة الفساد ووقفه.

هذا العام، تصدّرت الدنمارك (89) قائمة الدول باعتبارها الدولة الأعلى تصنيفاً، وذلك للمرة الثامنة على التوالي، بدرجة (89). ولم تتمكن سوى مجموعة صغيرة من البلدان مكونة من (15) بلداً، تقع بشكل رئيسي في أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، من الحصول على درجات تتجاوز (75). ومن بين هذه البلدان، لم تنجح سوى خمسة بلدان في الحصول على درجات تتجاوز (80). وفي الوقت نفسه، حققت أكثر من ثلثي البلدان (68%) درجات أقل من (50)، وهو ما يشير إلى وجود مشاكل فساد خطيرة في معظم أنحاء الكوكب. وتأتي في ذيل المؤشر البلدان التي سجلت درجات أقل من (25)، وهي في الغالب بلدان متضررة من الصراعات وشديدة القمع، مثل فنزويلا (10)، وأدنى البلدان تصنيفاً الصومال وجنوب السودان، إذ سجلا تسع درجات.

ويُظهر مؤشر مدركات الفساد التباين الصارخ في السيطرة على الفساد بين الدول التي لديها مؤسسات قوية ومستقلة، وانتخابات حرة ونزيهة، وحيز مجتمع مدني مفتوح، وبين تلك التي تحكمها أنظمة استبدادية قمعية. وبلغ متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد التي سجلتها الأنظمة الديمقراطية الكاملة (71) درجة، بينما ينخفض في الأنظمة الديمقراطية المعيبة إلى (47) درجة، ويصل في الأنظمة الاستبدادية إلى (32) درجة فقط. وعلى الرغم من أن عدداً صغيراً جداً من البلدان غير الديمقراطية سجلت درجات جيدة نسبياً مقارنة بنظرائها الإقليميين، ويُنظر إليها على أنها تدير مجموعة محدودة من أنواع الفساد بنجاح، إلا أن هذه البلدان تظل استثناءات. وفي مثل هذه السياقات، عادةً ما تكون جهود مكافحة الفساد مركزية ومن أعلى إلى أسفل، وتميل إلى كونها غير مستدامة. وفي ظل غياب رقابة مستقلة أو آليات ضبط مدنية، يمكن أن تتراجع هذه الجهود بين عشية وضحاها عند تحول المصالح السياسية.[7] وتُظهر الصورة الأشمل أن الديمقراطية والمؤسسات القوية والمستقلة هي عوامل مهمة للغاية لمكافحة الفساد بشكل كامل وفعّال ومستدام.

تغيرات الدرجات منذ عام 2012[8]

31 بلداً حققت **تحسناً**

50 بلداً شهدت **تراجعاً**

100 بلد **ظلت على حالها**[9]

متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 حسب مستويات الحريات المدنية*

تميل البلدان التي تتمتع بحيز مجتمع مدني أكثر انفتاحاً إلى تسجيل مستويات أقل من الفساد. وكلما أصبح حيز المجتمع المدني أكثر تقييداً، انخفض متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد بشكل مطرد؛ وهو ما يشير إلى أن تقلص الحريات غالباً ما يتزامن مع ضعف بيئات مكافحة الفساد.

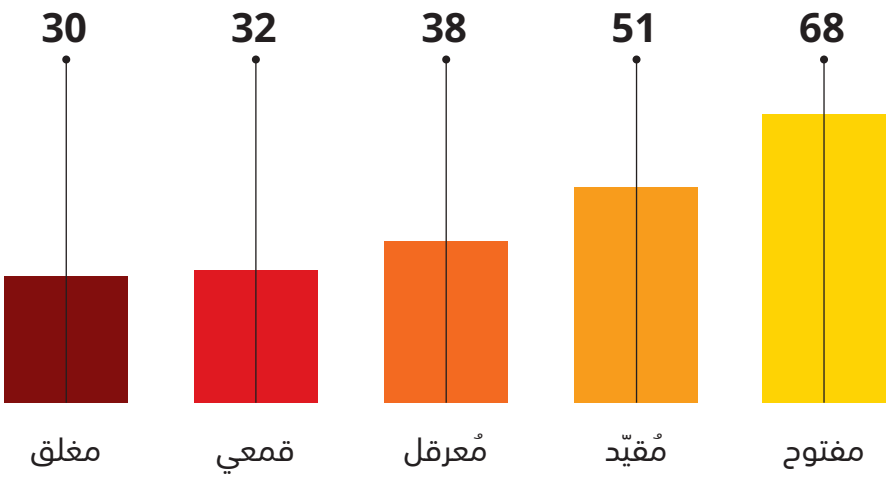

تصنيف حالة حيز المجتمع المدني حسب تصنيفات سيفيكوس مونيتور

**تصنيفات سيفيكوس مونيتور ومؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.*

على المنوال ذاته، فإن البلدان التي تضمن حيز المجتمع المدني وتحميه تميل إلى السيطرة على الفساد بشكل أفضل. إن البلدان التي تحظى فيها حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات بحماية من الجهات الرسمية تكون بشكل عام أكثر صموداً في مواجهة الفساد وتحرز درجات أفضل على مؤشر مدركات الفساد. وعلى النقيض، فإن البلدان التي تفتقر إلى هذه الحريات تكون أكثر عرضة لفقدان السيطرة على الفساد: من بين (50) بلداً شهدت تراجعاً كبيراً في درجات مؤشر مدركات الفساد، سجلت (36) بلداً كذلك تقلصاً في حيز المجتمع المدني.

تغير مستويات الفساد

بالنظر المتمعّن إلى البلدان التي شهدت تغييرات جوهرية في درجاتها في مؤشر مدركات الفساد، نكتشف وجود اتجاهات واضحة تدفع نحو التحسن أو تؤدي إلى التراجع.

يبرز نمطان بين البلدان التي انخفضت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد. يتمثل النمط الأول في مجموعة من التراجعات المستمرة منذ عام 2012، إذ كان التدهور جسيماً واستمر لفترة طويلة. وتضم هذه المجموعة فنزويلا (10)، وسوريا (15)، والمجر (40)، وجنوب السودان (9). وعلى الرغم من اختلاف سياقاتها، تُظهر هذه البلدان تآكلاً هيكلياً طويل الأمد في أنظمة النزاهة مدفوعاً بالتراجع الديمقراطي و/أو إضعاف المؤسسات و/أو شبكات المحسوبية المترسخة. وقد تسارع ذلك في بعض الحالات بسبب النزاعات. وتُعدّ تراجعات هذه البلدان حادة ومستمرة ويصعب التصدي لها نظراً لأن الفساد أصبح منهجياً ومتجذراً بعمق في النظامين السياسي والإداري على حد سواء.

في فنزويلا، جرّد القادة المؤسسات الرقابية من استقلاليتها بشكل شبه كامل. كما استغلوا الشركات المملوكة للدولة لتحقيق مكاسب شخصية، بما يشمل شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة (PDVSA)، والتي خسرت أكثر من عشرة مليارات دولار بسبب مخطط للتلاعب بسعر صرف العملة ومخطط العملات الرقمية المشفرة.[10] وفي جنوب السودان، تفاقم الفساد خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 2010، إذ دأب القادة على استخدام أموال الدولة لشراء ولاء الميليشيات ولإثراء أنفسهم.[11] ولم تتحقق إصلاحات الإدارة المالية العامة التي جرى التعهّد بها بموجب اتفاق السلام لعام 2018، وواصل المسؤولون في جنوب السودان تحويل الموارد. كما أصبح فسادهم أكثر تطوراً لكونه يعتمد على مخططات خارج الميزانية وتعاقدات مرتبطة بأشخاص ذوي نفوذ سياسي.[12] عملت الحكومة المجرية بشكل منهجي على إضعاف سيادة القانون، وحيز المجتمع المدني، ونزاهة الانتخابات لأكثر من عشر سنوات. وأدى ذلك إلى تمكين الإفلات من العقاب في تحويل المليارات – بما يشمل أموال الاتحاد الأوروبي – إلى مجموعات من المقربين من خلال تعاقدات عامة مشبوهة وطرق أخرى.[13، 14]

أما النمط الثاني فهو أكثر حداثة ويتركز بين البلدان التي تسجل درجات مرتفعة على المؤشر. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الدول لا تزال تحتل مراتب قريبة من صدارة المؤشر، إلا أنها شهدت تراجعاً ملحوظاً عن مستوياتها الأساسية الأولى. وتضم هذه المجموعة بلداناً مثل الولايات المتحدة (64)، وكندا (75)، والمملكة المتحدة (70)، وفرنسا (66)، والسويد (80)، ونيوزيلندا (81)، وتشيلي (63). وفي العديد من هذه البلدان، زادت مخاطر الفساد بسبب إضعاف آليات الضبط والتوازن المستقلة، وعدم معالجة الثغرات الرئيسية في تشريعات مكافحة الفساد، وتقليص جهود إنفاذ القانون. كما تعرضت عدة بلدان لضغوط على أنظمتها الديمقراطية، بما في ذلك الاستقطاب السياسي وتزايد تأثير الأموال الخاصة على عمليات صنع القرار. ويُظهر هذا الاتجاه أن حتى الأنظمة القوية قد تكون عرضة لمخاطر النزاهة.

في مراحل عديدة خلال العقد الماضي، شهدت المملكة المتحدة انتهاكاً أو تقويضاً متكرراً لمدونات قواعد السلوك، إلى جانب مشاكل مستمرة تتعلق بظاهرة الأبواب الدوارة (تعاقب المناصب بين القطاعين العام والخاص)، وشفافية أنشطة كسب التأييد، وإنفاذ قواعد مكافحة الفساد.[15] وشملت الفضائح المدوية عمليات شراء معدات الوقاية الشخصية خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ تمكن أشخاص مقربون من دوائر السلطة من إبرام عقود توريد مربحة.[16]

نظرة عامة إقليمية على معدلات الفساد

عدد البلدان التي شهدت تحسناً أو تراجعاً في كل إقليم منذ عام 2012، بالإضافة إلى متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025.

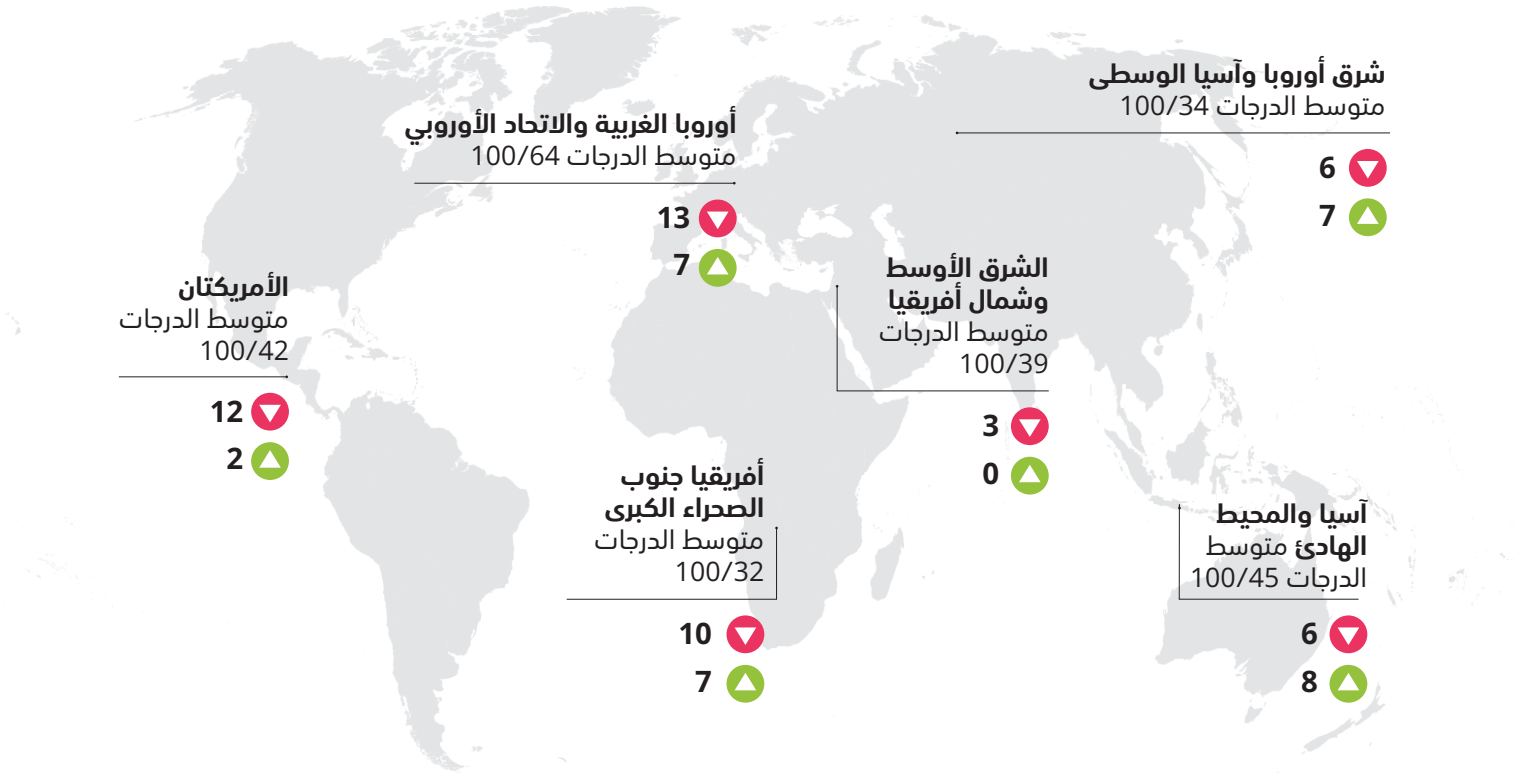

لا يزال الفساد في الثقافة السياسية الفرنسية يشكل مصدراً للقلق. ثمة سلسلة من الفضائح المدوية – بدءاً من إدانة نيكولا ساركوزي بتمويل غير قانوني لحملته الانتخابية،[17] إلى اختلاس حزب التجمع الوطني لأموال الاتحاد الأوروبي،[18] ووصولاً إلى مواجهة الحكومة انتقادات بسبب تعاملها مع فضيحة المياه المعدنية التي تورطت فيها شركة نستله[19] – تزيد من المخاوف بشأن مدى امتلاك السلطات العامة القدرة والإرادة السياسية لترجمة تدابير مكافحة الفساد الطموحة، مثل تلك المتعلقة بأنشطة كسب التأييد والتمويل السياسي من مجرد نصوص على الورق إلى ممارسات فعلية.

إذا نظرنا إلى الجانب الإيجابي، يظهر نموذجان للتقدم. يتمثل النموذج الأول في تحقيق البلدان ذات الدرجات الأولية المنخفضة لمكاسب طويلة الأمد، إذ تمكنت هذه البلدان من الارتقاء من ذيل الترتيب نحو منتصف مؤشر مدركات الفساد. وتضم هذه المجموعة ألبانيا (39)، وأنغولا (32)، وكوت ديفوار (43)، ولاوس (34)، والسنغال (46)، وأوكرانيا (36)، وأوزبكستان (31). ويأتي هذا التقدم بفضل جهود طويلة الأمد من القادة السياسيين والجهات الرقابية، سواء من خلال إصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة في بيئات أكثر انفتاحاً أو من خلال حملات ضبط محدودة تقودها الدولة في بيئات أكثر تقييداً. ومع ذلك، فإن جهود مكافحة الفساد المحدودة من أعلى إلى أسفل هي هشة بطبيعتها.[20] كما حافظت منظمات المجتمع المدني القوية والحرة على مسارات إصلاح الحوكمة الرشيدة التي اتخذتها العديد من هذه البلدان وعملت هذه المنظمات على حمايتها. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، ساعد استنفار المجتمع المدني في حماية مؤسسات مكافحة الفساد القوية عندما تعرضت لضغوط في عام 2025، كي يتسنى لها مواصلة عملها بشكل مستقل.

شهدت أوكرانيا عاماً مليئاً بالتحديات اتسم بفضائح كبرى في قطاعي المشتريات والدفاع،[21] وهو ما يشير إلى استمرار مخاطر الفساد على المستويات العليا. وفي الوقت ذاته، فإن حقيقة الكشف عن هذه الفضائح والعديد من الفضائح الأخرى، وما أعقبها من صدور أحكام بالإدانة، تثبت أن منظومة مكافحة الفساد الجديدة في أوكرانيا تُحدث فارقاً ملموساً.[22] ويتمثل التحدي حالياً في الانتقال من عمليات التطهير التفاعلية التي تلي كل فضيحة إلى إصلاحات هيكلية تعمل على سد الثغرات وتوفر حماية أفضل للموارد العامة.

يتمثل النمط الثاني للتحسن في تحقيق مكاسب طويلة الأمد في البلدان التي بدأت بدرجات متوسطة إلى عالية في مؤشر مدركات الفساد. وقد أدى التوحيد المستمر لجهود مكافحة الفساد إلى دفع عجلة التقدم في بلدان مثل إستونيا (76)، وكوريا الجنوبية (63 درجة)، وبوتان (71)، وسيشل (68). وتعكس التحسينات طويلة الأمد في البلدان الديمقراطية زخماً مستداماً في الإصلاحات، وتعزيزاً للمؤسسات الرقابية، وتوافقاً سياسياً واسعاً لصالح الحكم الرشيد. وقد تم دعم ذلك في كثير من الأحيان من خلال رقمنة الخدمات العامة، وإضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية، ودمج معايير وأطر الحوكمة الإقليمية والعالمية.

عملت مملكة بوتان باستمرار على تعزيز إطار مكافحة الفساد لديها لأكثر من 15 عاماً من خلال جهة لمكافحة الفساد منوط بها جميع الصلاحيات اللازمة، والتي تولت قيادة جهود المناهضة والإنفاذ على حد سواء. وقد استكملت البلاد هذا المسار بوجود هيئات رقابية مستقلة أخرى، مثل هيئة التدقيق، وأنظمة أكثر شفافية، مثل منصتها الإلكترونية الخاصة بالمشتريات.

في السنوات العشر الماضية، استحدثت كوريا الجنوبية قواعد سلوك أكثر صرامة للموظفين العموميين وضمانات مؤسسية أقوى، مثل حماية المُبلّغين عن المخالفات وتعزيز الشفافية في مجال المشتريات.

باختصار، تروي حالات التحسن والتراجع في مؤشر مدركات الفساد قصصاً متنوعة. وتأتي بعض حالات التراجع نتيجة ضغوط على النزاهة الديمقراطية على مستويات عالية، بينما يعكس بعضها الآخر انهياراً مؤسسياً متوغّلاً. وعلى المنوال ذاته، يمكن ربط بعض حالات التحسن بإصلاحات ديمقراطية أوسع قائمة على الحقوق والتي تعمل على تعزيز حيز المجتمع المدني، وحرية الإعلام، والشفافية، والحصول على المعلومات. وتعود زيادات أخرى في الدرجات إلى حملات السيطرة التي يقودها زعماء استبداديون في بيئات تتسم بمحدودية الحريات والحقوق. وقد تكون هذه الحملات فعّالة في مواجهة أنواع معينة من الفساد، مثل الرشوة، ولكن بدون وجود محاكم مستقلة أو إعلام حر أو مساحة للأصوات الناقدة تظل هذه المكاسب هشة وعرضة للتراجع والانتكاس وللإنفاذ الانتقائي.

الدوافع الرئيسية للفساد وعواقبه

يمكن أن يتجلى الفساد في جوانب الحياة العامة كافة: في المجالس النيابية، وقاعات المحاكم، ومراكز الاقتراع، وغرف الأخبار، والسلطات المحلية، والمستشفيات العامة، والمدارس. وعندما تتلوث أيدي صناع القرار بممارسات فاسدة، فإن ذلك يُشكّل الفئات التي يمكنها الحصول على العدالة، والأصوات التي يُعتد بها عند رسم السياسات، والروايات التي يُسمح بسردها أو تكميمها، والفئات التي تحصل على الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم. وعندما تتأثر القرارات بالمال أو العلاقات الشخصية، حينها لن تُعدّ الدولة حامية للحقوق، بل تصبح نظاماً يجب التحايل عليه أو استجداؤه للحصول على حقوق كان من المفترض أن يكفلها القانون.

تنتشر عواقب الفساد لتطول المجتمع بأكمله، وتتفاعل مع ضغوط الحوكمة الأخرى لتضاعف المخاطر وتقوّض الثقة العامة. وتتجلى آثار الفساد بشكل واضح ومدمّر بشكل خاص في أربعة مجالات رئيسية: العدالة وسيادة القانون، والديمقراطية والنزاهة السياسية، وحيز المجتمع المدني وحرية الإعلام، والخدمات العامة وعدم المساواة. وفي كل مجال من هذه المجالات، لا يقتصر سلوك الفساد على تحويل الموارد أو الإخلال بالقواعد فحسب، بل إنه يعيد صياغة الحوافز ويؤدي إلى توسيع اختلال توازن القوى.

العدالة وسيادة القانون

ينهش الفساد في جسد العدالة من الداخل.

عندما يتدخل السياسيون أو رجال الأعمال في اختيار القضاة والمدعين العامين، وفي القرارات التي يتخذونها، فإن القانون غالباً ما يحمي ذوي النفوذ، بدلاً من عامة الناس. وغالباً ما ترتبط الأنظمة القضائية المستقلة والمزودة بموارد كافية بانخفاض مخاطر الفساد.[23] وعلى النقيض من ذلك، ترتبط المؤسسات المُسيّسة أو التي تعاني من نقص الموارد بإنفاذٍ غير متكافئ للقانون وتفشٍ أكبر لظاهرة الإفلات من العقاب.[24] وفي مثل هذه السياقات، قد يتم التلاعب بإسناد الدعاوى القضائية، وقد تتعثر التحقيقات، وقد تُسند التهم في غير موضعها.[25] كما يمكن أن يواجه القضاة والمدعون العامون ضغوطاً في المسائل الحساسة – إذا لم يكونوا بالفعل قد فقدوا استقلاليتهم أو تقديرهم الذاتي في الحكم على الأمور.

فعندما تصبح العدالة سلعة تباع وتشترى، تفقد القوانين المكتوبة قيمتها وتستشري حالات الإفلات من العقاب.

الفساد ليس جريمة بلا ضحايا. عندما يسيء أصحاب السلطة استخدام سلطتهم، فإنهم يلحقون الضرر بأشخاص فعليين وبدول كذلك. وفي حالات الفساد، لا يستطيع الأفراد والمجتمعات في معظم البلدان اللجوء إلى القضاء، سواء بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم.[26] وبناءً على ذلك، يعجز هؤلاء عن الحصول على سبل الانتصاف عن الضرر الناجم عن الفساد، لا سيما إذا كانت موارد المدعين العامين أو وكلاء النيابة محدودة أو إذا كانت تلك الجهات خاضعة للتأثير.

كما يمكن لعوائق اللجوء إلى القضاء أن تزيد من مخاطر الفساد. وحتى في الحالات التي تتوفر فيها ضمانات قانونية قوية، فإن التكاليف الباهظة، وبُعد المسافات، وتراكم الدعاوى القضائية، ومحدودية المساعدة القانونية تجعل الحصول على سبل الانتصاف أمراً صعب المنال، لا سيما بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمجتمعات الضعيفة. وفي مثل هذه الظروف، قد يشعر الناس بأنهم مضطرون إلى اللجوء إلى الوسطاء والمدفوعات غير الرسمية، وهو ما يمنح مسؤولي المحاكم سلطة تقديرية أوسع فيما يتعلق بتحديد مواعيد نظر الدعاوى، وعمليات إيداع المستندات، والحصول على المعلومات.[27] ومع زيادة صعوبة ضمان تحقيق عدالة ناجزة ومنصفة، تتلاشى الثقة بسيادة القانون، ويتراجع الاستعداد عن الإبلاغ عن الشكاوى أو متابعتها. كما تنخفض التكاليف المتصورة لارتكاب المخالفات، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة التحفيز على الفساد.

الفساد واللجوء إلى القضاء*

في البلدان التي تنخفض فيها مستويات الفساد، أفاد الناس بشكل عام بأنهم أكثر قدرة على اللجوء إلى القضاء وتحمل تكاليفه. وعلى الرغم من وجود استثناءات، إلا أن النمط العام يشير إلى أن انخفاض مستويات الفساد يقترن بأنظمة قضائية يسهل للناس اللجوء إليها مع كون تكلفتها مُيسّرة بشكل أكبر.

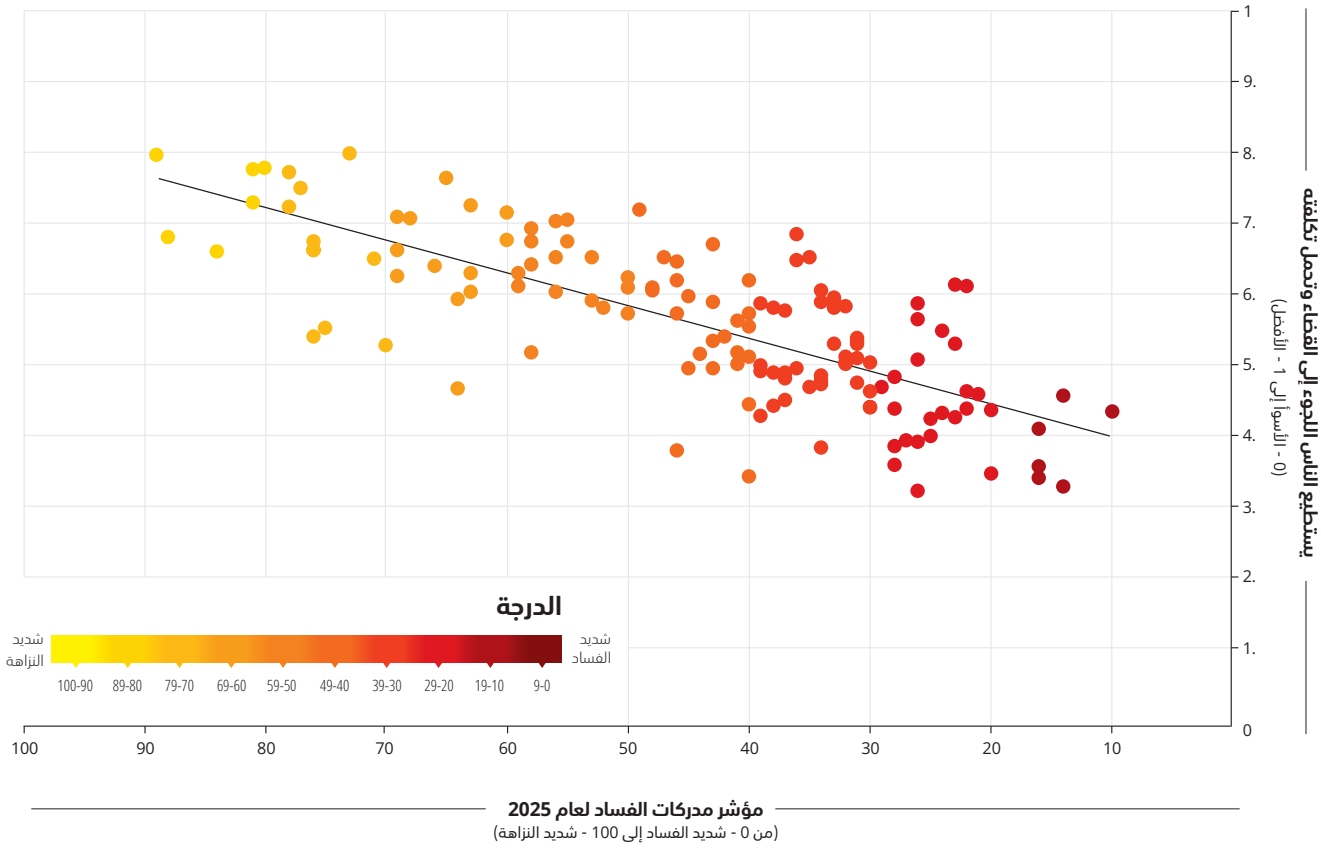

المصدر: المؤشر العالمي لسيادة القانون لعام 2025 الصادر عن مشروع العدالة العالمية (WJP)، ومؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

سيشيل

بتحقيقها تحسناً قدره (16) نقطة على مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012، أثبتت سيشيل (68) كيف يمكن لنظام عدالة أقوى أن يحدث فرقاً جوهرياً في مكافحة الفساد. لقد بدأ البلد في مقاضاة عدد متزايد من قضايا الفساد، بما يشمل قضايا فساد كبرى، كما طوّر آليات تبادل معلومات بين أجهزة إنفاذ القانون. وأدخل إصلاحات قانونية مختلفة لتعزيز إنفاذ القانون، لا سيما من خلال إنشاء جهة لمكافحة الفساد وتعزيزها. ومع ذلك، يتعين عليه إجراء مزيد من الإصلاحات في مختلف جوانب القطاع العام. وتشمل هذه الجوانب قطاع العدالة، كما يبرز من خلال التأخيرات المستمرة في إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية بشأن دعوى قضائية تتعلق بمزاعم غسل أموال بقيمة 50 مليون دولار أمريكي.[28]

الديمقراطية، والنزاهة السياسية، والاستحواذ على الدولة

الفساد والتراجع الديمقراطي يفاقمان بعضهما بعضاً.

عندما يضعف التنافس على السلطة ويصبح التأثير على السياسات غامضاً، يمكن للمصالح الخاصة أن تستولي على السلطة العامة.[29] لذا فإنه من الأهمية بمكان وجود آليات ضبط وتوازن قوية تحاسب السلطة للحفاظ على الديمقراطية ومناهضة الفساد. وتشمل هذه الآليات المجالس النيابية التي تدقق الميزانيات،[30] ومحاكم مستقلة يمكنها مراجعة القرارات الحكومية،[31] ومؤسسات تدقيق لديها صلاحية الوصول إلى البيانات،[32] وهيئات انتخابية تفرض قواعد عادلة.[33] وعندما تُقيّد هذه الضمانات، يمكن أن تطغى مصالح أصحاب الأموال وأولئك الذين يتمتعون بعلاقات سياسية أفضل على أصوات الناس. ويفتح ذلك المجال أمام المزيد من الفرص لارتكاب أعمال فاسدة، وينأى بالسياسات عن تحقيق الصالح العام.

تشير أبحاثنا إلى أن البلدان التي تمتلك مؤسسات رقابية أقوى وانتخابات حرة ونزيهة تميل إلى إظهار قدرة أكبر على الصمود في مواجهة مخاطر الفساد. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى الشفافية ووضع حدود لمَن يمول الأحزاب السياسية وحجم الإنفاق على الحملات الانتخابية لضمان حماية الديمقراطية من النفوذ غير المشروع.[34] وإلى جانب ذلك، تُعدّ الشفافية بشأن من يقوم بممارسة الضغط على السياسيين أمراً بالغ الأهمية للحماية من تعارض المصالح الذي قد يعوّق صنع السياسات على نحو يخدم المصلحة العامة.

عندما يتمكن القادة وأعوانهم من أصحاب النفوذ من تلاشي آليات الضبط والتوازن، وكذلك من تعطيل المؤسسات والسياسات الحكومية أو توظيفها لخدمة مصالحهم، فإن ذلك يفتح المجال أيضاً لنهب موارد الدولة. وقد يحدث بشكل متسارع توسع في إساءة استخدام السلطة على المستويات العليا – المعروف باسم "الفساد الكبير"[35] – ليصل إلى حد الاستحواذ الشامل على الدول. وقد يرتبط ذلك أيضاً بفترة من تدهور الإدارة العامة، والمؤسسات القضائية، والعمليات الديمقراطية، وزيادة قمع حقوق الإنسان.[36] وعادة ما يكون لهذه العمليات أبعاد دولية، بما في ذلك غسل الأصول المختلسة عبر الحدود.[37]

متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 لمستويات الشفافية المختلفة في تمويل الحملات الانتخابية

ترتبط زيادة الشفافية في التبرعات المخصصة للحملات الانتخابية بانخفاض مستويات الفساد.

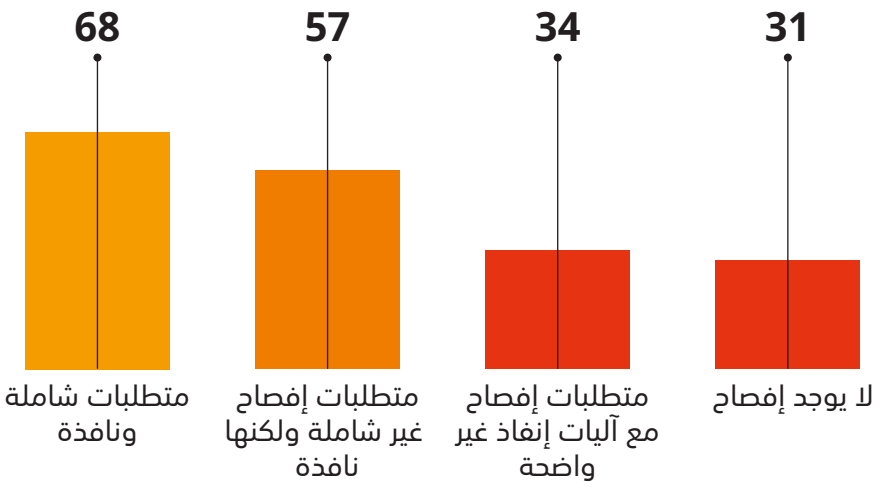

المصدر: تقرير مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem) لعام 2024 بشأن "الإفصاح عن تبرعات الحملات الانتخابية"، ومؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

الولايات المتحدة

لقد شهد المناخ السياسي في الولايات المتحدة (64) تدهوراً لأكثر من عقد من الزمان، وفي هذا العام سجلت البلاد أدنى درجة لها على الإطلاق في مؤشر مدركات الفساد. وعلى الرغم من أن البيانات لم تعكس بعد التطورات التي حدثت في عام 2025 بشكل كامل، فإن استخدام المناصب العامة لاستهداف وقمع الأصوات المستقلة مثل المنظمات غير الحكومية والصحفيين، وتطبيع السياسات المتضاربة وسياسات المقايضات [38]، وتسييس قرارات الادعاء العام [39]، والإجراءات التي تقوّض استقلالية القضاء [40]، من بين أمور أخرى كثيرة، كلها ترسل إشارة خطيرة مفادها أن الممارسات الفاسدة باتت مقبولة.

فرنسا

تُعدّ إدانة الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي مثالاً نادراً ولكنه مهم على مساءلة أصحاب المناصب الرفيعة عن أوجه القصور في النزاهة السياسية في أوروبا. في سبتمبر/أيلول 2025، أصدرت محكمة في باريس حكماً عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة مؤامرة إجرامية متعلقة بملايين اليوروهات من أموال غير مشروعة والمزعوم تلقيها من الزعيم الليبي الراحل العقيد معمر القذافي. ومن المقرر أن تبدأ محاكمة الاستئناف نظر الحكم في مارس/آذار 2026. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم تأييد إدانة أخرى وحكم بالسجن لمدة عام واحد بتهمة التمويل غير القانوني لحملة إعادة انتخابه عام 2012؛ إذ أُدين بإنفاق ما يقرب من ضعف الحد القانوني المسموح به للحملات الانتخابية.[41، 42، 43]

الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة (69) لديها بعض الضمانات الفعّالة في مواجهة فساد القطاع العام، مثل الإنفاذ الفعّال للقانون ووجود بعض من الهيئات الرقابية القوية، إلا أن المشكلات المتعلقة بالديمقراطية تخلق على الدوام مخاطر فساد جسيمة. ويُعدّ نهج الحكومة الاستبدادي من الأعلى إلى الأسفل في مكافحة الفساد نهجاً غير مستدام. كما يمكن للأشخاص من ذوي العلاقات السياسية التأثير في كل من السياسات وإسناد العقود باستغلال حالة عدم الشفافية التي تحيط بالقرارات الحكومية. وأدهى من ذلك، فإن دور دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي ضعيف التنظيم يُسهّل إساءة استخدام السلطة خارج حدودها – إذ يستغل مرتكبو الفساد الكبير وشركاؤهم ذلك لاستثمار ثرواتهم المنهوبة في الخارج والفرار من العدالة. ولقد استفاد العديد من الأشخاص المثيرين للجدل من البلاد، مثل إيزابيل دوس سانتوس، التي طالما اتهمتها السلطات الأنغولية باختلاس أصول الدولة أثناء تولّي والدها مقاليد الحكم في البلاد. [44]

حيز المجتمع المدني وحرية الإعلام

يُعدّ حيز المجتمع المدني المفتوح والإعلام المستقل ركيزتين أساسيتين للمساءلة.

إذا أُتيح للناس الاجتماع بحرية، وتنظيم أنفسهم، ورفع أصواتهم لمطالبة قادتهم بالتغيير، وإلزام السلطات العامة بتقديم المعلومات، يمكن للمجتمع المدني والصحفيين تقديم مساهمات مهمة في مجال مكافحة الفساد.[45] فعلى سبيل المثال، يمكنهم تحديد مؤشرات الخطر (RED FLAGS) في عمليات المشتريات، ومخاطر الفساد في تقديم الخدمات، وحالات الثراء غير المشروع. ومن خلال التقارير الاستقصائية، وطلبات حرية المعلومات، والرقابة المجتمعية، والتقاضي من أجل المصلحة العامة، يمكنهم المساهمة في إنفاذ القانون والمساءلة.[46] وتمنح رقابة المجتمع المدني والصحافة على الإجراءات الحكومية الناخبين المعلومات التي يحتاجون إليها لمعاقبة الفساد ومكافأة النزاهة عبر صناديق الاقتراع.

تضعف المهام الرقابية المذكورة عندما يتقلص حيز المجتمع المدني من خلال التدخل المُسيّس في عمليات المنظمات غير الحكومية أو القوانين المُقيّدة للمنظمات غير الحكومية أو الدعاوى القضائية التي تهدف إلى ترهيب الإعلام والمجتمع المدني أو إسكاتهما، وكذلك من خلال الرقابة أو المراقبة أو توجيه إعلانات الدولة بشكل منحاز إلى وسائل إعلام موالية للحكومة.[47] وتصبح عملية كشف الحقائق أكثر خطورة وتزداد احتمالية الرقابة الذاتية، وهو ما يفسح المجال أمام اتساع فرص ارتكاب المخالفات.

عندما يتعرض الصحفيون للاعتداء أو القتل بسبب التحقيق في قضايا فساد، لا يمكن محاسبة السلطة بشكل فعّال وتميل دائرة الفساد إلى أن تتفاقم. منذ عام 2012، في المناطق التي لا تشهد نزاعات حول العالم، تعرض 829 صحفياً للقتل. وتم قتل مائة وخمسين صحفياً أثناء تغطيتهم لقضايا متعلقة بالفساد، خمسة منهم في عام 2025. ومن بين هؤلاء تركي الجاسر، الذي أعدمته السلطات السعودية بعد سبع سنوات من الاحتجاز،[48] وغاستون مدينا، الذي أُطلِق عليه الرصاص أمام منزله في بيرو.[49]

أكثر من 90% من عمليات القتل هذه وقعت في بلدان تقل درجتها في مؤشر مدركات الفساد عن 50 درجة،[50] وتشمل البرازيل، والهند، والمكسيك، وباكستان، والعراق، وهي بلدان تُعدّ خطيرة بشكل خاص على الصحفيين الذين يعدون تقارير عن الفساد.

جورجيا

توضح تجربة جورجيا (50) كيف أن تراجع الديمقراطية يغذي مخاطر الفساد بشكل مباشر. لقد طرح الحزب الحاكم ما يسمى بقانون "العملاء الأجانب" وقانون المنح، وكلاهما يمثلان تدابير مناهضة للديمقراطية تُجرّم النشاط المشروع للمنظمات غير الحكومية وتصنف الأصوات المستقلة على أنها عملاء أجانب. كما كثف الحزب حملته ضد المعارضة من خلال الملاحقات القضائية المُسيّسة، وفرض قيود على وسائل الإعلام، وتجميد الحسابات المصرفية للمنظمات غير الحكومية، وعمليات القمع العنيفة ضد المتظاهرين والصحفيين. وفي أعقاب الانتخابات المثيرة للجدل في عام 2024 وتعليق محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يصف مراقبون دوليون جورجيا حالياً بأنها تشهد منعطفاً يتجه نحو الاستبداد، وذلك في ظل مقترحات لحظر أحزاب المعارضة وتعميق السيطرة السياسية على الخدمة المدنية، والشرطة، والقضاء. ويؤدي ذلك إلى زيادة حادة في مخاطر الفساد ويضر بالمجتمع الجورجي بأكمله.[51]

الفساد وقتل الصحفيين*

لقد حدثت تقريباً جميع حالات القتل البالغ عددها 150 لصحفيين كانوا يغطون قضايا متعلقة بالفساد في مناطق خالية من النزاعات منذ عام 2012 في بلدان تعاني من مستويات عالية من الفساد.

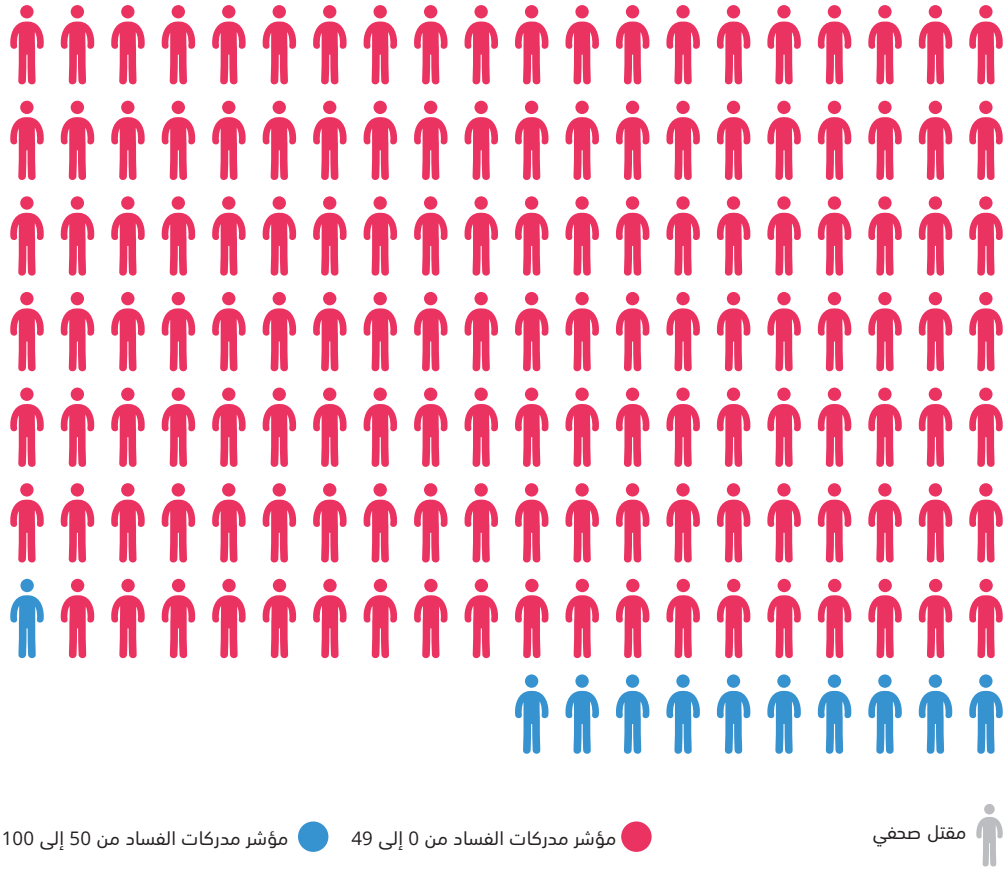

المصدر: لجنة حماية الصحفيين (CPJ) ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

الخدمات العامة وعدم المساواة

يعوّق الفساد في إدارة الأموال العامة قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية ويؤثر على الحياة اليومية.

عندما يتم تحويل مسار الأموال أو تضخيم العقود أو جعل الحصول على الخدمات مرهوناً بمدفوعات غير رسمية، فقد يُحرم الناس من الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والكهرباء، والإسكان. وتربط الأدلة بين مخاطر الفساد وانخفاض جودة الخدمات وموثوقيتها.[52]

إن التأثير الواقع على الأسر المعيشية الأشد فقراً يبدو صارخاً بشكل خاص؛ إذ تكون الرسوم غير الرسمية والمحسوبية بمثابة ضريبة تراجعية تستنزف حصة أكبر من أصحاب الدخل المنخفض، وهو ما قد يثني من يعانون فقراً مدقعاً عن طلب الرعاية الصحية أو إبقاء أطفالهم في المدارس.[53] وقد تُستبعد الفئات المهمشة من البرامج التي يحق لها الاستفادة منها، ومتى كان الحصول على الخدمات يعتمد على العلاقات والمحسوبية بدلاً من الحقوق، فإن فجوة عدم المساواة قد تتسع وتتعمق التصورات بانعدام العدالة.[54]

عندما تتلوث أيدي المسؤولين والدائنين المكلفين بالتفاوض بشأن الديون السيادية وإدارتها بالفساد، فإنهم يزيدون بشكل كبير من خطر الأزمة المالية ويعززون أوجه عدم المساواة. ويُعدّ إخفاء الديون عن الجمهور، وقبول الرِّشا للموافقة على شروط اقتراض غير ملائمة، والاستيلاء غير القانوني على الأموال المقترضة ممارسات تضع رفاهية الكثير من الناس على المحك. وتترك هذه الأفعال الحكومات أمام خيارات صعبة للغاية ما بين سداد ديونها أو الاستثمار في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والعمل المناخي.[55]

ومن الأهمية بمكان تعزيز النزاهة في تعبئة الأموال العامة وتخصيصها وإنفاقها. فهي تساعد في جعل الاقتصادات مستقرة وفي ضمان عمل الخدمات بشكل فعّال، على أساس الاحتياج والاستحقاق، وليس العلاقات أو المدفوعات الإضافية.

نيبال

في سبتمبر/أيلول 2025، أطاحت الاحتجاجات التي قادها جيل Z بالحكومة النيبالية (34). لقد ظل الغضب يتصاعد لفترة طويلة بسبب الفساد والمحسوبية المدركين من جانب النخب السياسية وأسرهم، وما تسبب فيه ذلك من انعدام مساواة واسع النطاق وزعزعة للاستقرار الاقتصادي. واندلعت الانتفاضة بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير، لكنها ازدادت حدة عندما قمعت السلطات الاحتجاجات بالقوة بدلاً من معالجة مشاكل النزاهة ومحاولة تقديم مرتكبي الفساد إلى العدالة. وفي غضون ثمانية أيام، تشكلت حكومة جديدة، وهو ما يوضح مدى السرعة التي يمكن أن ينتقل بها القادة من إساءة استخدام السلطة إلى فقدانها.

متوسط درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 حسب مستويات تغطية الخدمات الصحية الأساسية*

تميل البلدان التي تحقق درجات أعلى في مؤشر مدركات الفساد إلى تقديم خدمات صحية أساسية بجودة أفضل وتغطية أشمل. وتُعدّ الرعاية الصحية في هذه البلدان أكثر إتاحةً وتوافراً للسكان.

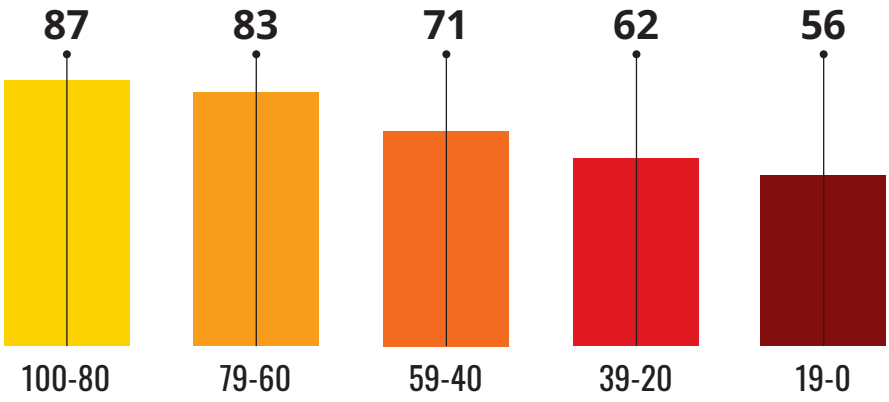

درجات مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 حسب الفئات الخمس
(من -0 شديد الفساد إلى -100 شديد النزاهة)

مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC) التابع لمنظمة الصحة العالمية (2021)، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2025.

تعليقات ختامية

1. إم غوديمينس، "What Georgia's Foreign Agent Law Means for Its Democracy"، أغسطس/آب 2024، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.cfr.org/in-brief/what-georgias-foreign-agent-law-means-its-democracy

2. منظمة العفو الدولية، "Indonesia: Amendments of the Mass Organizations Law expand threats to the freedom of association"، يوليو/تموز 2019، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.amnesty.org/en/documents/asa21/6722/2017/en/

3. مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Peru: Impact of international cooperation law on NGOs"، أبريل/نيسان 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/04/peru-impact-international-cooperation-law-ngos

4. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان "تونس: تعليق عمل جمعيات مدنية استمراراً لنهج تقويض الحقوق وخنق الحريات"، نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://euromedmonitor.org/en/article/6908/Tunisia:-Suspension-of-civil-society-organisations-continues-efforts-to-diminish-rights-and-suppress-freedoms

5. منظمة الشفافية الدولية - الولايات المتحدة، "Pause on Enforcement of Foreign Anti-Bribery Law Threatens a Dangerous Race to the Bottom"، 2025، تم الاطلاع في 21 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://us.transparency.org/news/pause-on-enforcement-of-foreign-anti-bribery-law-threatens-a-dangerous-race-to-the-bottom/

6. The EU System for an Enabling Environment for Civil Society (EU SEE), "US Funding Freeze on Civil Society: A Comprehensive Analysis by the EU SEE Initiative"، مارس/آذار 2025، تم الاطلاع في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://eusee.hivos.org/Report-The-Impact-of-the-US-Funding-Freeze-/03/assets/2025on-Civil-Society_def-170325.pdf

7. بدأت منظمة الشفافية الدولية في إصدار نسخة من مؤشر مدركات الفساد في عام 1995. ومع ذلك، في عام 2012، قمنا بتحديث المنهجية المستخدمة لحساب الدرجات باستخدام مقياس من 0 إلى 100، على أن يُعاد قياس درجة كل بلد وفقاً للمصادر الأساسية للبيانات باستخدام المتوسط العالمي والانحراف المعياري من مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 باعتبارها سنة مرجعية. ويعني ذلك أنه يمكن مقارنة درجات مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012، ولكن ليس قبل ذلك. لمزيد من المعلومات، راجع منهجية مؤشر مدركات الفساد لعام 2025: https://images.transparencycdn.org/Methodology.zip-2025-images/CPI

8. عدد البلدان التي توافقت مصادر البيانات الأساسية إلى حد كبير على أنها شهدت تحسناً أو ركوداً أو تراجعاً خلال الفترة من 2012 إلى 2025 لجميع البلدان البالغ عددها 182 بلداً والتي تتوافر عنها بيانات. للحصول على معلومات حول التغييرات في بلدان معينة، راجع الرابط التالي: https://www.transparency.org/en/cpi/2025

9. آر كوكوتشكا، "Anti-corruption strategies for authoritarian states"، U4 Helpdesk، مايو/أيار 2018، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://cdn.sanity.io/files/1f1lcoov/production/6e4e87e69c6d3a11a295d2d7989ae3b188df0a6.pdf

10. جي ساوديلي، "How millions were laundered out of Venezuela"، دويتشه فيله، مارس/آذار 2019، تم الاطلاع في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.dw.com/en/how-millions-of-dirty-dollars-were-laundered-out-of-venezuela/a-47867313، Transparencia Venezuela، "Trama Pdvsa-Cripto compromete USD 16.600 millones"، 2023، تم الاطلاع في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://transparenciave.org/trama-pdvsa-cripto-compromete-mas-16-600-millones/؛ جيه جيل وجيه إم إيروجو، "The network that looted US$2 billion from Venezuela's state oil company was obsessed with luxury"، 2024, *El Pais*، تم الاطلاع في 16 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://english.elpais.com/international/2024-02-14/the-network-that-looted-2-billion-from-venezuelas-state-oil-company-was-obsessed-with-luxury.html

11. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، التقرير النهائي، S/2016/70، 22 يناير/كانون الثاني 2016، تم الاطلاع في 21 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://undocs.org/S/2016/70

12. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR). "South Sudan: UN inquiry's report details how systemic government corruption is fuelling an acute human rights crisis." بيان صحفي، سبتمبر/أيلول 2025، تم الاطلاع في 9 يناير/كانون الثاني 2026، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/south-sudan-un-inquirys-report-details-how-systemic-government-corruption.

13. توث، إشتفان يانوس، "EU Taxpayers' Contribution to Building the Orbán Kleptocracy", CRCB Research Notes 2025:2, Corruption Research Center Budapest (CRCB)، يوليو/تموز 2025، تم الاطلاع في 21 ديسمبر/كانون الأول 2025 https://www.crcb.eu/wp-content/uploads/2025/07/2025_research_notes_02_010725_03.pdf

14. آي جيه توث (2022). Corruption Risk and the Crony System in Hungary. A brief analysis of EU-funded contracts in Hungarian public procurement 2005-2021. CRCB، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.crcb.eu/?p=3095

15. منظمة الشفافية الدولية - المملكة المتحدة، "Analysis finds dozens of potential Ministerial Code breaches were not investigated"، ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org.uk/news/analysis-finds-dozens-potential-ministerial-code-breaches-were-not-investigated

16. منظمة الشفافية الدولية - المملكة المتحدة، "Court ruling highlights serious risks posed by COVID 'VIP-lane"، أكتوبر/تشرين الأول، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org.uk/news/court-ruling-highlights-serious-risks-posed-covid-vip-lane

17. راجع: https://www.theguardian.com/world/2025/nov/26/nicolas-sarkozy-convicted-illegal-campaign-financing-2012، تم الاطلاع في 21 ديسمبر/كانون الأول 2025.

18. راجع: https://www.theguardian.com/world/2025/apr/01/marine-le-pen-guilty-national-rally-embezzlement-fake-jobs-scam، تم الاطلاع في 21 ديسمبر/كانون الأول 2025.

19. سكوفيلد، هيو. "Is Perrier as Pure as It Claims? The Bottled Water Scandal Gripping France"، BBC News، أغسطس/آب 2025، تم الاطلاع في 19 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.bbc.com/news/articles/cyvn3qe0jpgo

20. Agence française anticorruption (AFA), "Publication du plan national pluriannuel de lutte contre la corruption 2025-2029"، نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/fr/publication-plan-national-pluriannuel-lutte-contre-corruption-2025-2029، منظمة الشفافية الدولية - المملكة المتحدة، "UK Anti-Corruption Strategy: Ambitious plan undermined by political integrity gaps"، ديسمبر/كانون الأول 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org.uk/news/uk-anti-corruption-strategy-ambitious-plan-undermined-political-integrity-gaps

21. تي ويلسون، "Ukraine officials held in military drone corruption probe"، BBC، أغسطس/آب 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.bbc.com/news/articles/c4gq3xwr357o

22. National Anti-Corruption Bureau of Ukraine، "370 new investigations, 115 suspects, 62 convicted: NABU and SAPO's results in the first half of 2025"، أغسطس/آب 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://nabu.gov.ua/en/news/370-new-investigations-115-suspects-54-convictions-nabu-and-sapos-results-in-the-first-half-of-2025/

23. دي غارسيا سايان، "الفساد وحقوق الإنسان والاستقلال القضائي"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.unodc.org/corruption--human-rights-/04/dohadeclaration/en/news/2018-and-judicial-independence.html

24. آر مارتينيز بارانكو كوكوتشكا، "CPI 2023: Corruption and (in)justice"، منظمة الشفافية الدولية، 2023، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/news/cpi-2023-corruption-and-injustice

25. Mijatović, D., "Corruption undermines human rights and the rule of law", Council of Europe, 2021, accessed 17 December 2025, https://www.coe.int/nl/web/commissioner/-/corruption-undermines-human-rights-and-the-rule-of-law

26. إل دانغ وإم غرير "Anti-corruption approaches in justice sector assistanc"، U4 Issue 2023:6, 2023، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://cdn.sanity.io/files/1f1lcoov/production/42259edc3fe89ff7e932a777c62a52dbf7425071.pdf

27. ريتا جوبير-لوين، "3 years since Valabhji couple arrested in money laundering and arms cases in Seychelles"، Seychelles News Agency، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. تم الاطلاع في 16 يناير/كانون الثاني، http://www.seychellesnewsagency.com/articles/21580/+years +since+Valabhji+couple+arrested+in+money+laundering+and +arms+cases+in+Seychelles.

28. International Bar Association and Basel Institute on Governance، "Judicial Systems and Corruption", The International Bar Association Judicial Integrity Initiative, 2016, accessed 17 December 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول، https://www.ibanet.org/MediaHandler?id=F856E657-A4FC-806E-6AAC6895D37F-4783

29. راجع، على سبيل المثال: إن زونيغا، "Examining State Capture: Undue Influence on Law-Making and the Judiciary in the Western Balkans and Turkey"، منظمة الشفافية الدولية، 2020، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/2020_Report_ExaminingStateCapture_English.pdf، إن زونيغا، "tate capture in Asia Pacific", Transparency International Anti-Corruption Helpdesk, 2020"، 2020، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/state-capture-in-asia-pacific

30. جيه دوري، "Strengthening parliamentary oversight, Key findings and recommendations from multi-country assessments"، منظمة الشفافية العالمية، 2023، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/2023_Report_StrengtheningParliamentaryOversight_EN.pdf

31. إل توركيارو، "CPI 2023 for the Americas: Lack of independent judiciary hinders the fight against corruption"، منظمة الشفافية الدولية، 2023، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول، https://www.transparency.org/en/news/cpi-2023-americas-lack-independent-judiciary-hinders-fight-against-corruption

32. مبادرة الإنتوساي للتنمية ومنظمة الشفافية الدولية، "Safeguarding the Independence of Supreme Audit Institutions: A Resource Kit for Civil Society Organisations"، 2022، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/publications/safeguarding-independence-supreme-audit-institutions

33. جيه بيرجين وإم ريسميتش، "The relationship between electoral integrity and corruption"، مكتب المساعدة على مكافحة الفساد في منظمة الشفافية الدولية، 2024، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/the-relationship-between-electoral-integrity-and-corruption

34. منظمة الشفافية الدولية، "Standards for Integrity in Political Finance: A Global Policy Position"، 2024، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/publications/standards-for-integrity-in-political-finance-global-policy-position

35. جي ديل، "Tackling grand corruption impunity, Proposal for a definition and special measures"، منظمة الشفافية الدولية، 2023، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/publications/tackling-grand-corruption-impunity-proposals-for-definition-and-special-measures

36. سي ساوندرز وكيه مالون، "State capture: How to recognize and react to it"، IDEA International Constitutional Insight No. 10، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.idea.int/publications/catalogue/html/state-capture-how-recognize-and-react-it

37. آي بوخنر، "Chasing Grand Corruption: Hurdles to detection, investigation and prosecution of complex cases across the EU"، منظمة الشفافية العالمية، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/Report-Chasing-Grand-Corruption-English-2025-Oct.pdf

38. سي فينت، "Hegemonic retreat: Transactionalism as foreign policy"، The Geographical Journal، المجلد (191)، العدد (4)، 2025، تم الاطلاع بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://rgs-ibg.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/geoj.70007

39. دبليو روبرتس، "US presidency: weaponised Department of Justice investigations prompt concerns over independence"، International Bar Association U.S، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.ibanet.org/US-presidency-weaponised-Department-of-Justice-investigations-prompt-concerns-over-independence

40. Citizens for Responsibility and Ethics in Washington, "How President Trump is dismantling our democracy, one piece at a time"، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.citizensforethics.org/reports-investigations/crew-reports/how-president-trump-is-dismantling-our-democracy-/one-piece-at-a-time

41. منظمة الشفافية الدولية - فرنسا. "Affaire du financement libyen: Une condamnation de Nicolas Sarkozy historique et inédite". منظمة الشفافية الدولية - فرنسا، سبتمبر/أيلول 2025، تم الاطلاع في 9 يناير/كانون الثاني 2026، https://transparency-france.org/2025/09/25/affaire-du-financement-libyen-une-condamnation-de-nicolas-sarkozy-historique-et-inedite/.

42. France 24، "Top French Court Upholds Former President Sarkozy's Conviction for Illegal Campaign Financing"، France 24، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم الاطلاع في 13 يناير/كانون الثاني 2026، https://www.france24.com/en/live-news/20251126-french-ex-president-sarkozy-risks-second-final-conviction

43. لورا غوزي، "Nicolas Sarkozy Illegal Campaign Financing Conviction Upheld"، BBC News، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم الاطلاع في 13 يناير/كانون الثاني 2026، https://www.bbc.com/news/articles/c74x55epn34o.

44. الجزيرة، "Angola: Isabel dos Santos Faces 'Dirty Money' Probe after UK Sanctions."، الجزيرة، 18 ديسمبر/كانون الأول 2024، تم الاطلاع في 9 يناير/كانون الثاني 2026، https://www.aljazeera.com/news/2024/12/18/angola-isabel-dos-santos-dirty-money-uksanctions.

45. فانيا شكوريتش، "مشاركة المجتمع المدني: عنصر أساسي في جهود مكافحة الفساد"، تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://uncaccoalition.org/civil-society-participation-an-essential-element-in-anti-corruption-efforts/

46. إم جينكينز وآخرون، "Strengthening Accountability Networks among Civil Society, Project Handbook 2021-2023"، منظمة الشفافية الدولية، 2024، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/SANCUS-Project-Handbook_2024.pdf

47. راجع، على سبيل المثال، منظمة الشفافية الدولية، "Democracy at risk: Georgia moves to silence civil society"، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/press/democracy-at-risk-georgia-moves-to-silence-civil-society

48. لجنة حماية الصحفيين، "Turki al-Jasser (CPJ)"، لجنة حماية الصحفيين، تم الاطلاع في 19 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://cpj.org/data/people/turki-al-jasser/

49. لجنة حماية الصحفيين، "Gastón Medina"، لجنة حماية الصحفيين، تم الاطلاع بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://cpj.org/data/people/gaston-medina/

50. تحليل منظمة الشفافية الدولية استناداً إلى بيانات من: لجنة حماية الصحفيين، قاعدة بيانات لجنة حماية الصحفيين للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين تم قتلهم، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://cpj.org/data/killed/2025/?status=Killed&motiveConfirmed%5B%5D=Confirmed&motiveUnconfirmed%5B%5D= Unconfirmed&type%5B%5D=Journalist&type%5B%5D=Media%20Worker&start_year=2025&end_year=2025&group_by=location

51. منظمة الشفافية الدولية، "Transparency International faces escalating attacks in Georgia"، 2025، تم الاطلاع بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/press/transparency-international-faces-escalating-attacks-in-georgia

52. جيه بيرغين، "Left behind: Corruption in education and health services in Africa"، منظمة الشفافية الدولية، 2024، تم الاطلاع بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/publications/left-behind-corruption-in-education-health-services-africa-2

53. إي ماكدونالد، وإم جينكينز، وجيه فيتزجيرالد، "Defying exclusion stories and insights on the links between discrimination and corruption"، منظمة الشفافية الدولية ومنظمة Equal Rights Trust، 2021، تم الاطلاع بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/2021-Defying-exclusion-Report-v2-EN.pdf

54. إس بارنز وجيه بيرغين، "Barriers to Basics: Corruption and Discrimination in Education and Health Services"، منظمة الشفافية الدولية ومنظمة Equal Rights Trust، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://files.transparencycdn.org/images/2025_Report_BarriersToBasics.pdf

55. إم ماسامبا، "Public Loans, Private Gains: Addressing corruption across the debt cycle"، منظمة الشفافية الدولية، 2025، تم الاطلاع في 17 ديسمبر/كانون الأول 2025، https://www.transparency.org/en/publications/public-loans-private-gains-addressing-corruption-across-the-debt-cycle

تواصل معنا

تابعونا، وشاركونا آراءكم، وناقشوا قضايا الفساد مع أشخاص من مختلف أنحاء العالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

@anticorruption.bsky.social

/transparencyinternational

@anticorruption

@transparency-international

@Transparency_International

@transparency_international

@TransparencyIntl

تعرّف على أعمالنا

قم بزيارة موقعنا الإلكتروني لمعرفة المزيد عن أعمالنا في أكثر من 100 بلد، وسجّل للحصول على آخر المستجدات في مجال مكافحة الفساد.

transparency.org

تبرع

تبرعكم سيساعدنا في تقديم الدعم إلى آلاف من ضحايا الفساد، وتطوير أدوات وأبحاث جديدة، وإلزام الحكومات والشركات بالوفاء بوعودها. إننا نسعى لبناء عالم أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً، وبدعمكم ومساندتكم، نستطيع تحقيق ذلك.

transparency.org/donate

منظمة الشفافية الدولية
السكرتارية الدولية
Alt-Moabit 96, 10559 Berlin, Germany

هاتف: 200 38 34 30 49+

ti@transparency.org
www.transparency.org

Blog: transparency.org/blog
Facebook: /transparencyinternational
Twitter/X: @anticorruption
LinkedIn: @transparency-international
Instagram: @Transparency_International
YouTube: @TransparencyIntl